عقب صدور قرار هيئة أسواق المال.. وتعتبر إضافة نوعية إلى منظومة سوق المال لمواكبة أفضل الممارسات الدولية

البورصة: إدراج صناديق المؤشرات المتداولة خطوة لتطوير البيئة الاستثمارية

■ محمد العصيمي: الاختبارات مع منظومة السوق أظهرت نتائج إيجابية وجاهزية البنية التحتية للتداول

■ دور محوري لتطوير السوق لاستيعاب الأدوات الاستثمارية المتقدمة ووضعها في متناول المصدرين

رحبت بورصة الكويت بصدور قرار هيئة أسواق المال رقم (80) لسنة 2026، القاضي باعتماد الإطار التنظيمي والتشريعي المتكامل لصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)، بما يشمل تعديلات على أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، والموافقة على تعديلات قواعد البورصة في هذا الشأن.

وعليه، سوف تصدر البورصة قرار بشأن تعديل قواعدها ليتضمن إضافة أحكام خاصة بصناديق المؤشرات المتداولة، وهو ما يمثل إضافة نوعية إلى منظومة سوق المال الكويتي، ويعد خطوة محورية في مسيرة تطوير البيئة الاستثمارية وتنويع أدواتها بما يواكب أفضل الممارسات الدولية.

ويأتي هذا الإعلان استكمالا للجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق (MD 3,2)، والذي شكل منعطفا محوريا في مسار تطوير سوق المال الكويتي، من خلال تحديث البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية، وتعزيز منظومة التقاص والتسوية، وتوسيع نطاق المنتجات الاستثمارية المتاحة، وقد انطلقت ثمار هذه المرحلة بتدشين السندات والصكوك في الخامس من أبريل 2026، لتصل اليوم إلى إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة كأبرز مخرجاتها الختامية.

ويعكس هذا الإنجاز مستوى التنسيق الرفيع والتكامل الوثيق بين مكونات منظومة سوق المال الكويتي، بقيادة هيئة أسواق المال، وبمشاركة كل من بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة، وسائر الجهات الفاعلة في السوق، إذ تضافرت الجهود لتطوير البيئة التقنية وإجراء الاختبارات اللازمة لضمان جاهزية السوق بمستوى يضاهي أفضل الأسواق المالية العالمية، ما يعزز من مكانة الكويت كمركز مالي جاذب للاستثمارات النوعية.

وفي هذا الإطار، صرح الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي، قائلا: يسرنا الإعلان عن اكتمال كافة الاستعدادات التشغيلية والتقنية اللازمة لإطلاق صناديق المؤشرات المتداولة، فقد أظهرت الاختبارات الشاملة التي أجرتها بورصة الكويت بالتعاون مع أطراف منظومة سوق المال نتائج إيجابية وملموسة. كما أكدت الكفاءة العالية وجاهزية البنية التحتية للتداول. وبناء عليه، أصبحت البورصة مهيأة تماما لاستقبال طلبات الإدراج وتداول صناديق المؤشرات المتداولة، بما يضمن انطلاقة مستقرة لهذه الأداة في السوق.

وأضاف: «لقد كان لبورصة الكويت دور محوري في تطوير وتحديث البنية التحتية، التقنية والتشغيلية، لضمان استيعاب هذه الأدوات الاستثمارية المتقدمة ووضعها في متناول المصدرين وجمهور المستثمرين بكفاءة واقتدار. وتعتز البورصة بكونها الشريك التشغيلي الفاعل الذي يترجم التوجهات الرقابية والتشريعية لهيئة أسواق المال إلى واقع ملموس، بما يخدم الغايات المشتركة التي تهدف إلى ارتقاء السوق وتعزيز تنافسيته.

محمد سعود العصيمي

إن هذه الخطوات المتسارعة لا تأتي بمعزل عن الأهداف الوطنية الكبرى، بل تصب مباشرة في قلب «رؤية الكويت 2035»، حيث تفخر بورصة الكويت بدورها كأحد المحركات الرئيسية لتحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري إقليمي رائد. ومن خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية والتنوع، تساهم البورصة بفاعلية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة المسيرة التنموية للاقتصاد الوطني.

وشدد العصيمي على أن ثقة المستثمر هي «الأمانة» التي تقود مسيرة التطوير، قائلا: «يدل إطلاق هذه الأدوات في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة على متانة الاقتصاد الوطني وعمق الثقة في منظومة الكويت المالية، وأن النجاحات المتلاحقة ليست إلا تجسيد لنهج مؤسسي راسخ في التطوير المستمر، يهدف لخلق بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية وتساهم في تعزيز دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية الوطنية».

آفاق استثمارية جديدة

تمتد الأهمية الاستراتيجية لهذه الأدوات لتشمل قاعدة المستثمرين في سوق المال الكويتي، حيث توفر لهم فرصا استثمارية مبتكرة تتسم بالمرونة العالية، إذ تتداول صناديق المؤشرات (ETFs) خلال جلسات السوق، مما يمنح المستثمر قدرة فائقة على تنفيذ استراتيجياته في الدخول والخروج من السوق بيسر وسهولة.

وترتكز جاذبية هذه الصناديق كأداة استثمارية مكملة على 3 مزايا جوهرية:

ـ التنويع الفوري: إمكانية الاستثمار في سلة من الأصول أو القطاعات عبر أداة واحدة، مما يساهم في توزيع المخاطر بشكل أكثر توازنا مقارنة بالاستثمار المباشر في الأسهم الفردية.

ـ كفاءة التكلفة: تمتاز هذه الصناديق بتكلفة إدارية وتشغيلية منخفضة مقارنة بالصناديق الاستثمارية التقليدية، مما يعزز من صافي العوائد للمستثمر.

ـ الشفافية العالية: تتيح هذه الصناديق نظام لحظي يعلن صافي قيمة الأصول الاسترشادية بشكل مستمر، مما يرفع من مستوى الثقة والوضوح في اتخاذ القرار الاستثماري.

تمكين شركات الاستثمار

هذا، ويفتح الإطار التنظيمي الجديد آفاقا غير مسبوقة أمام شركات الاستثمار المحلية والأجنبية لإطلاق وإدراج صناديق المؤشرات في بورصة الكويت، حيث تتيح هذه الخطوة لمدراء الصناديق الوصول إلى قاعدة أوسع ومتنوعة من المستثمرين، ما يعزز من القدرة التنافسية للصناديق المدرجة على المستويين المحلي والإقليمي.

ولضمان أعلى معايير الحماية والكفاءة، يتوجب على شركات الاستثمار الراغبة في الإدراج استيفاء حزمة من المتطلبات التنظيمية والمؤسسية، من أبرزها:

ـ المؤشر المرجعي: تحديد مؤشر واضح وشفاف يتتبعه الصندوق بدقة.

ـ تعزيز السيولة: الالتزام بتعيين صانع سوق لضمان استمرارية وكفاءة التداولات اليومية.

ـ الشفافية التشغيلية: الالتزام بالإفصاح الدوري عن مكونات الصندوق وصافي قيمة الأصول.

جهود مثمرة لـ «أسواق المال»

أعرب العصيمي عن خالص تقديره لهيئة أسواق المال على جهودها المثمرة في اعتماد الإطار التنظيمي والتشريعي لإطلاق منصة صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)، كما ثمن التعاون الوثيق مع كافة أطراف منظومة السوق، لما له من بالغ الأثر في دعم مسيرة التطوير التي يشهدها سوق المال الكويتي وتوفير بيئة تداول مؤسسية تتسم بأعلى معايير الكفاءة والشفافية، بما يلبي تطلعات المصدرين ويوفر للمستثمرين أدوات استثمارية مبتكرة تعزز تنافسية سوق المال الكويتي.

منظومة متكاملة تغطي دورة صناديق المؤشرات المتداولة بالكامل

طورت بورصة الكويت منظومة تشغيلية شاملة تغطي دورة صناديق المؤشرات المتداولة في سوق المال الكويتي، من الإدراج إلى التداول اليومي. كما تتضمن المنظومة تنظيم إدراج الصناديق المحلية والدولية، وتحديد التزامات الإفصاح المستمرة المترتبة على مدير الصندوق طوال فترة الإدراج.

وعلى الصعيد التشغيلي، خصصت البورصة لوحة تداول مستقلة لصناديق المؤشرات المتداولة، ونظمت جلسات التداول، بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لهذه الأدوات.

رؤية واضحة وغايات إستراتيجية

تأتي هذه التعديلات التنظيمية الشاملة لتجسد التوجه الاستراتيجي طويل الأمد لتطوير سوق المال الكويتي، وترتكز على خمسة محاور جوهرية تهدف إلى صياغة مستقبل استثماري أكثر استدامة:

ـ المواءمة الدولية: مطابقة التشريعات واللوائح المحلية مع المعايير العالمية المعتمدة في أسواق المال المتقدمة.

ـ الوضوح التشريعي: تنظيم عمليات الإدراج والتداول وفق منهجية تشريعية واضحة تضمن حقوق كافة الأطراف وتوفر بيئة تشغيلية موثوقة.

ـ تعزيز السيولة: تدفق رؤوس أموال جديدة عبر إدراج فئة متقدمة من الأدوات المالية التي تجذب شريحة أوسع من المستثمرين.

ـ ترسيخ الشفافية: رفع كفاءة الإفصاح والشفافية، مما يساهم في بناء ثقة مستدامة لدى المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

ـ تنويع الأدوات الاستثمارية: توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمتعاملين، وتقليص الاعتماد التقليدي على الأسهم كأداة استثمارية وحيدة، بما يضمن مرونة أكبر للمحفظة الاستثمارية.

مؤشر العملة الأميركية في طريقه لتسجيل ارتفاع أسبوعي بنسبة 1,2٪

بعد أعلى مستوى في أكثر من عام.. كيف يتحرك الدولار؟

العربية: اقترب الدولار الأميركي من أعلى مستوى له منذ أكثر من عام في ختام تعاملات الأسبوع، في ظل ترقب المستثمرين للتطورات المتعلقة باتفاق سلام بين الولايات المتحدة وإيران، وتقييمهم للتحول نحو سياسة نقدية أكثر تشددا في توجهات الاحتياطي الفيدرالي.

وارتفع مؤشر العملة الأميركية بنسبة 0,1٪ في التعاملات الآسيوية، بعد صعوده بنسبة 0,8٪ في الجلسة السابقة، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ منتصف مايو 2025. وكان المؤشر في طريقه لتسجيل ارتفاع أسبوعي بنسبة 1,2٪. وحافظ الدولار على قوته وتماسكه بعد أن ألمح الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إلى احتمالية رفع الفائدة في وقت لاحق من العام الحالي، حيث توقع صناع السياسات مسارا أكثر تشددا للسياسة النقدية.

وفي الوقت الحالي، تتوقع الأسواق احتمالا كبيرا لإجراء زيادة واحدة على الأقل في أسعار الفائدة بحلول شهر ديسمبر المقبل، ما أدى إلى ارتفاع عائدات الخزانة الأميركية ودعم العملة الأميركية.

واستقر مؤشر الدولار بالقرب من أعلى مستوى له منذ 13 شهرا في تعاملات الجمعة، مواصلا مكاسبه التي حققها عقب اجتماع الاحتياطي الفيدرالي ومبقيا على الضغوط التي تواجهها العملات الإقليمية.

7 يوليو المقبل الموعد النهائي لتقديم العطاءات

الكويت تطرح مناقصة لعقد صيانة في قطاع التكرير

ذكرت مجلة ميد أن شركة البترول الوطنية الكويتية، طرحت مناقصة لعقد صيانة في قطاع التكرير خاص بالتسويق المحلي، وتم طرح المناقصة في 7 يونيو، على أن يكون الموعد النهائي لتقديم العطاءات في 7 يوليو المقبل.

ومن المقرر عقد اجتماع تمهيدي قبل الترسية في 21 يونيو، وتقدر القيمة الإجمالية للعقد بنحو 8,5 ملايين دينار (ما يعادل 28 مليون دولار).

وقد عزز إعلان اتفاق السلام المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران في 14 يونيو التفاؤل بإمكانية تراجع الاضطرابات التي يشهدها القطاع خلال الأسابيع المقبلة.

وبموجب بنود الاتفاق، أكد الطرفان السماح بحرية مرور السفن عبر مضيق هرمز، الذي يتم من خلاله تصدير معظم النفط الخام الكويتي عادة.

وكشفت مؤسسة البترول الكويتية عن أن الكويت تتجه لاستعادة مستويات إنتاج النفط ما قبل الحرب، ورفع الإنتاج إلى مليوني برميل يوميا خلال أسبوع بالتزامن مع إعادة فتح مضيق هرمز واستئناف حركة الشحن التجاري الدولي.

4,5 مليارات دينار صادرات مقابل 2,734 مليار دينار واردات خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس

1,7 مليار دينار فائض الكويت التجاري في الربع الأول من 2026

7,23 مليارات دينار حجم التبادل التجاري للكويت.. و4,05 مليارات دينار صادرات نفطية

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، عن أن حجم إيرادات الكويت من تصدير النفط ومشتقاته الأساسية خلال الربع الأول من 2026 بلغ نحو 4,05 مليارات دينار، مقارنة مع 5,095 مليارات دينار عن الفترة ذاتها من 2025.

وبلغت قيمة صادرات النفط ومشتقاته الأساسية خلال يناير 2026 نحو 1,498 مليار دينار، و1,46 مليار دينار في فبراير، و1,094 مليار دينار في مارس الماضي.

وأظهرت بيانات التبادل التجاري عن الفترة من يناير إلى نهاية مارس 2026 أن حجم التبادل التجاري للكويت بلغ 7,23 مليارات دينار مقارنة مع 8,78 مليارات دينار عن الربع الأول من 2025.

والتبادل التجاري هو إجمالي قيمة حركة التجارة الخارجية للدولة خلال فترة زمنية معينة، ويحسب من خلال جمع قيمة الصادرات والواردات معا، ويعكس مستوى النشاط التجاري والارتباط الاقتصادي للدولة مع الأسواق العالمية.

وأظهرت البيانات أن حجم التبادل التجاري للكويت في يناير 2026 بلغ 2,75 مليار دينار، فيما وصل في فبراير إلى 2,73 مليار دينار، ثم وصل في مارس الماضي إلى 1,75 مليار دينار.

وبلغ فائض الميزان التجاري للكويت خلال الربع الأول من 2026 نحو 1,768 مليار دينار، مقابل 2,549 مليار دينار عن الفترة المقابلة من 2025.

وفائض الميزان التجاري هو الفرق الإيجابي بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها خلال فترة زمنية محددة، حيث يتحقق الفائض عندما تتجاوز قيمة السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج قيمة السلع والخدمات المستوردة، بما يعكس تدفقا صافيا للعملات الأجنبية ودور التجارة الخارجية في دعم الاقتصاد.

وسجلت الكويت في يناير 2026 فائضا تجاريا بقيمة 568,68 مليون دينار، وفي فبراير 589,11 مليون دينار، وفي مارس 610,644 ملايين دينار.

وبلغ حجم صادرات الكويت خلال الربع الأول من 2026 نحو 4,5 مليارات دينار، مقابل 5,66 مليارات دينار خلال الربع الأول من 2025.

والصادرات هي قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتقوم ببيعها أو إرسالها إلى الأسواق الخارجية خلال فترة زمنية محددة، وتشمل المنتجات التي يتم تصديرها إلى دول أخرى مقابل عوائد مالية، وتعد مؤشرا على قدرة الاقتصاد على الإنتاج والمنافسة عالميا.

وسجل شهر يناير 2026 نحو 1,66 مليار دينار صادرات، وفبراير نحو 1,66 مليار دينار، فيما بلغت الصادرات في مارس 2026 نحو 1,181 مليار دينار.

وبلغ حجم الواردات خلال الربع الأول من 2026 نحو 2,734 مليار دينار مقابل 3,116 مليارات دينار خلال الفترة المقابلة من 2025.

والواردات هي قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها من الخارج وإدخالها إلى أسواقها المحلية خلال فترة زمنية محددة، وتشمل المنتجات والمواد والمعدات التي يتم استيرادها لتلبية احتياجات الاقتصاد والاستهلاك المحلي، وتعد مؤشرا على حجم اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية.

وسجل شهر يناير 2026 واردات بـ 1,092 مليار دينار، وفبراير 1,071 مليار دينار، ومارس 570,57 مليون دينار.